

فهرس الموضوعات

9..... المقدمة

الفصل الأول

التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي

13..... دراسة مقارنة في الدساتير العربية

15..... المقدمة

17..... تمهيد: اللجوء لغة وإصطلاحاً

18..... المبحث الأول: تطور حق اللجوء وتمييزه عن مبدأ عدم التسليم

18..... المطلب الأول: التطور التاريخي لحق اللجوء

21..... المطلب الثاني: التمييز بين حق اللجوء وعدم تسليم المجرم السياسي

24..... المبحث الثاني: أسباب منح اللجوء السياسي

25..... المطلب الأول: الجريمة السياسية

33..... المطلب الثاني: المعارضة السياسية

36..... المطلب الثالث: الاضطهاد

39..... المبحث الثالث: موقف الدساتير العربية من حق اللجوء السياسي

40..... المطلب الأول: الدساتير التي نصت على حق اللجوء صراحة

41..... المطلب الثاني: الدساتير التي أحالت على القانون تنظيم حق اللجوء السياسي

المطلب الثالث: الدساتير التي نصت على حظر تسليم اللاجئ السياسي دون النص

43..... على حق اللجوء صراحة

44..... المطلب الرابع: الدساتير التي لم تنص على حق اللجوء وحظر التسليم

46..... الخاتمة

49..... المصادر

الفصل الثاني

- 53 الانتساب بين سلطة رئيس الدولة ومسؤوليته في الدساتير العربية
- 55 المقدمة
- 57 البحث الأول: صلاحيات رئيس الدولة
- 57 المطلب الأول: الصلاحيات ذات الطابع التشريعي
- 69 المطلب الثاني: الصلاحيات ذات الطابع الرئاسي
- 74 المطلب الثالث: الصلاحيات ذات الطابع التنفيذي
- 78 المطلب الرابع: الصلاحيات ذات الطابع الدولي
- 84 المطلب الخامس: الصلاحيات ذات الطابع العسكري والحربي
- 86 المطلب السادس: الصلاحيات ذات الطابع القضائي
- 90 البحث الثاني: الجرائم التي يسأل عنها الرئيس
- 92 المطلب الأول: مسؤولية الرئيس عن جريمة الخيانة العظمى
- 96 المطلب الأول : مفهوم جريمة الخيانة العظمى
- 100 الفرع الثاني : طبيعة جريمة الخيانة العظمى
- 104 المطلب الثاني: مسؤولية الرئيس عن انتهاك الدستور
- 118 المطلب الثالث: مسؤولية رئيس الدولة عن الحنث في اليمين الدستورية
- 121 المطلب الرابع: مسؤولية رئيس الدولة عن عدم الكفاءة أو النزاهة
- 123 البحث الثالث: مقارنة دستورية بين صلاحيات الرئيس ومسؤوليته
- 134 الخاتمة
- 138 المصادر
- الفصل الثالث
- 143 دور رئيس الدولة في اقتراح تعديل الدستور
- 143 دراسة في الدساتير العربية
- 145 المقدمة
- 147 البحث الأول: التعديل لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: موقف الدساتير العربية من منح رئيس الدولة حق اقتراح تعديل	
الدستور.....	154
المطلب الأول: الدساتير التي لا تمنح رئيس الدولة حق اقتراح التعديل.....	155
المطلب الثاني: الدساتير التي تفرد رئيس الدولة بحق اقتراح التعديل.....	158
المطلب الثالث: دساتير تشرك رئيس الدورة مع سلطة أخرى مجتمعين في حق اقتراح	
التعديل.....	163
المطلب الرابع: الدساتير التي تمنح رئيس الدولة والبرلمان حق اقتراح التعديل ...	166
المبحث الثالث: القيود المفروضة على حق رئيس الدولة في اقتراح التعديل.....	170
المطلب الأول: الدساتير التي لا تفرض قيود على حق رئيس الدولة في اقتراح	
التعديل.....	171
المطلب الثاني: الدساتير التي تفرض على رئيس الدولة حظر زمني.....	173
المطلب الثالث: الدساتير التي تفرض على رئيس الدولة حظر موضوعي.....	178
المبحث الخامس: الرقابة على حق الرئيس في اقتراح تعديل الدستور.....	183
الخاتمة.....	188
المصادر.....	194

الفصل الرابع

تعديل الدستور بين الضرورة والشخصية والتوافقات السياسية.....	199
المقدمة.....	201
المبحث الأول: معنى التعديل الدستوري.....	203
المبحث الثاني: أغراض التعديل.....	210
المبحث الثالث: الأسباب الموجبة للتعديل.....	219
المبحث الرابع: نطاق التعديل.....	228
المطلب الأول: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من الحظر الموضوعي .	229
الفرع الأول: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من الحظر الموضوعي	
النسبي المطلق.....	229

الفرع الثاني: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من الحظر الموضوعي	
232 النسبي المؤقت.....	
233 المطلوب الثاني: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من الحظر الزمني	
الفرع الأول: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من الحظر الزمني اللاحق	
233 لتنفيذ الدستور.....	
المطلب الثالث: موقف الدستور العراقي والدساتير العربية من حظر التعديل في ظل الظروف الاستثنائية.....	236
المبحث الخامس: السلطة المختصة بتعديل الدستور	
238 (الأُسسَة - المنشأة - المشتقة).....	
المطلب الأول: السلطة المختصة بالتعديل وإقراره لإجراءات التعديل) في الدستور العراقي والدساتير العربية.....	240
الفرع الأول: السلطة المختصة باقتراح التعديل في الدستور العراقي والدساتير العربية.....	240
الفرع الثاني: السلطة المختصة بإقرار مبدأ التعديل في الدستور العراقي والدساتير العربية.....	244
الفرع الثالث: السلطة المختصة بإقرار التعديل في الدستور العراقي والدساتير العربية.....	249
255 الخاتمة.....	
258 المصادر.....	
الفصل الخامس	
261 مدة ولاية الرئيس- دراسة في الدساتير العربية.....	
263 المقدمة.....	
265 المبحث الاول: مدة ولاية الرئيس في الدساتير العربية.....	
265 المطلب الاول: معايير تجديد مدة ولاية الرئيس.....	

269	المطلب الثاني: مدة ولاية الرئيس في الدساتير العربية الجمهورية
270	الفرع الاول: دساتير حددت مدة ولاية الرئيس بأربع سنوات
272	الفرع الثاني: دساتير حددت مدة ولاية الرئيس بخمس سنوات
274	الفرع الثالث: دساتير حددت مدة ولاية الرئيس بست سنوات
281	المبحث الثاني: بداية ولاية الرئيس ونهايتها
281	المطلب الاول: بداية ولاية الرئيس
283	المطلب الثاني: استحالة إنتخاب الرئيس الجديد في الموعد المحدد
286	المبحث الثالث: تجديد ولاية الرئيس
291	الخاتمة
294	المصادر

الفصل السادس

297	إستقالة رئيس الجمهورية في الدساتير العربية
299	المقدمة
301	المبحث الاول: تعريف الإستقالة وصورها
301	المطلب الاول: تعريف الإستقالة
301	الفرع الاول: الإستقالة لغة
302	الفرع الثاني: الإستقالة إصطلاحاً
303	المطلب الثاني: صور الإستقالة
303	الفرع الاول: الإستقالة الإختيارية
306	الفرع الثاني: الإستقالة الاجبارية
307	الفرع الثالث: الإستقالة المشروطة
309	المبحث الثاني: موقف الدساتير العربية من النص على إستقالة الرئيس
309	المطلب الاول: الدساتير التي نصت على إستقالة الرئيس صراحة
310	المطلب الثاني: الدساتير العربية التي لم تنص على إستقالة الرئيس صراحة

مكتبة

مجلس نواب الشعب

- 312البحث الثالث: اجراءات تقديم الإستقالة.
- 312المطلب الاول: تقديم الإستقالة كتابة.
- 315المطلب الثاني: الجهة التي تقدم لها الإستقالة.
- 318المطلب الثالث: السلطة التقديرية للمؤسسة الدستورية المعنية بقبول الإستقالة.
- 321الخاتمة
- 324المصادر.

الفصل السابع

- 327العجز الصعي لرئيس الدولة- في الدساتير العربية
- 329المقدمة
- 331البحث الأول: تعريف العجز لغة واصطلاحاً.
- 334البحث الثاني: الدساتير العربية التي لم تنظم حال العجز.
- 338البحث الثالث: الدساتير العربية التي نظمت حال العجز النهائي ضمناً.
- 343البحث الرابع: الدساتير العربية التي نظمت حال العجز الدائم دون الوقت.
- 350البحث الخامس: الدساتير العربية التي نظمت حال العجز المؤقت والدائم.
- 367الخاتمة
- 371المصادر.

الفصل الثامن

- 375نائب رئيس الدولة- دراسة في الدساتير العربية
- 377المقدمة
- 379البحث الأول: منصب نائب الرئيس في الدساتير العربية
- 379المطلب الأول: الدساتير العربية التي لم تنص على منصب نائب الرئيس
- 381الفرع الأول: الدساتير الجمهورية
- 387الفرع الثاني: الدساتير الملكية
- 387المطلب الثاني: الدساتير التي نصت على منصب نائب الرئيس

- 388 الفرع الأول: الدساتير الجمهورية
- 394 الفرع الثاني: الدساتير الملكية
- 398 المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في نائب الرئيس
المطلب الأول: الدساتير التي لم تنص على الشروط الواجب توافرها في
نائب الرئيس
- 398 نائب الرئيس
- 399 المطلب الثاني: الدساتير التي أشركت الرئيس ونائبه بذات الشروط
المطلب الثالث: الدساتير التي أشركت نائب الرئيس وبعض المؤسسات الدستورية
بذات الشروط
- 400 بذات الشروط
- 402 المبحث الثالث: أساليب إختيار نائب الرئيس في الدساتير العربية
- 402 المطلب الأول: إختيار النائب من قبل الرئيس
- 404 المطلب الثاني: إختيار النائب من قبل ذات السلطة التي تختار الرئيس
- 406 المبحث الرابع: حلول نائب الرئيس محل الرئيس في حالة شغور المنصب
- 407 المطلب الأول: الدساتير التي توكل مهمة رئاسة الدولة مؤقتاً لنائب الرئيس
- 408 المطلب الثاني: الدساتير التي توكل مهمة رئاسة الدولة مؤقتاً لغير النائب
- 409 المبحث الخامس: صلاحيات نائب الرئيس
- 410 المطلب الأول: الدساتير التي تخول النائب جميع صلاحيات الرئيس
المطلب الثاني: الدساتير التي تخول نائب الرئيس بعض صلاحيات الرئيس عند
الحلول محله
- 411 المحل محله
- المطلب الثالث: الدساتير التي تخول النائب صلاحيات الرئيس أو بعضها
عند غيابه
- 412 عند غيابه
- 413 المبحث السادس: انتهاء ولاية نائب الرئيس
- 413 المطلب الأول: انتهاء ولاية النائب لأسباب عادية (الفرع الأول)
- 416 الفرع الثاني: انتهاء مدة ولاية مجلس النواب
- 416 المطلب الثاني: انتهاء ولاية نائب الرئيس بأسباب استثنائية

416	الفرع الأول: الوفاة.....
417	الفرع الثاني: الإستقالة.....
418	الفرع الثالث: الإقالة.....
419	الفرع الرابع: انتهاء حكم نائب الرئيس في إمارته.....
420	الفرع الخامس: المعجز الدائم.....
421	الخاتمة.....
426	المصادر.....

الفصل التاسع

الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية

429	دراسة مقارنة في الدساتير العربية.....
431	إقدمة.....
433	البحث الأول: تعريف المعاهدة الدولية وأنواعها.....
439	البحث الثاني: القيمة القانونية للمعاهدة الدولية في الدساتير العربية.....
442	البحث الثالث: الرقابة على المعاهدات الدولية.....
442	المطلب الأول: رقابة السلطة التشريعية.....
443	الفرع الأول: التعرف بالتصديق.....
445	الفرع الثاني: السلطة المختصة بالتصديق في الدساتير العربية.....
453	الفرع الثالث: صلاحيات السلطة التشريعية تجاه المعاهدات الدولية.....
463	المطلب الثاني: رقابة الهيئة المستقلة (المجلس الدستوري).....
468	المطلب الثالث: رقابة القضاء على دستورية المعاهدات.....
475	الخاتمة.....
478	المصادر.....